الأمم المتحدة

A/67/382

الجمعية العامة

Distr.: General
24 September 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٥٢ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر: السيد أندرياس **لوفالد** (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنشطة الفريق في عام ٢٠١٢، ويقدم بيانا تفصيليا عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في اجتماعه المعقود في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعلى غرار التقارير السابقة، ينتهي هذا التقرير بعدد من الملاحظات الختامية الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

121012 121012 12-51957 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د-٢٥) ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل إلى حلول للمشاكل التي تثيرها الأزمة المالية للوكالة. وقد أُنشئت الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) وجددت الجمعية ولايتها مؤخرا في قرارها ٩٨/٦٥.

٢ – ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ويرأس الفريق العامل حاليا السيد إرتوغرول أباكان، من تركيا.

٣ – وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (في عام ٢٠١١، التقرير A/66/520)، واتخذت قرارات أحاطت فيها علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (القراران ٢٧٢/٦٥ و ٧٤/٦٦).

ثانيا – أنشطة الفريق العامل خلال عام ٢٠١٢

٤ – عقد الفريق العامل اجتماعه العادي الأول في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ثم اجتمع على مستوى الخبراء في جلساته الثانية حتى الرابعة، المعقودة في ٦ و ٢٤ آب/أغسطس و ٥ أيلول/سبتمبر، واتفق على هذا التقرير واعتمده في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعرض مدير مكتب تمثيل الوكالة في نيويورك آخر ما استجد على الحالة المالية الخطيرة التي تعانيها الوكالة وعلى الأوضاع في ميادين عملها.

ثالثا – الوضع المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٥ – يصل حجم الجزأين النقدي والعيني للصندوق العام للوكالة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ١ ٣٣٠,٢ مليون دولار، يصل منه العنصر النقدي لاحتياجاتها البرنامجية إلى ٦٥٣,١ مليون دولار لعام ٢٠١٢ و ٦٧٣,٤ مليون دولار لعام ٢٠١٣. وفضلا عن ذلك، تشمل الميزانية البرنامجية لسنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مساعدات عينية بمبلغ ١,٨ مليون دولار و ١,٩ مليون دولار، على التوالي. وتشمل الميزانية النقدية لعام

٢٠١٢ البالغة ٦٥٣,١ مليون دولار مبلغا قدره ٣٠,٥ مليون دولار من الاشتراكات المقررة من الأمم المتحدة لتغطية تكلفة ١٤٦ وظيفة دولية ممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت الأونروا تتوقع عجزا نقديا في نهاية السنة بمبلغ ٥٠,٦ مليون دولار. ولما كان هذا العجز النقدي يمثل تقريبا التكاليف التشغيلية لشهر واحد، وقدرها ٥٢ مليون دولار، فلن تكون الوكالة في وضع يمكنها من دفع المرتبات لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو لتغطية تكاليف أنشطة تشغيلية متوقعة أخرى.

٦ - وقد قدمت الوكالة تفاصيل إلى الفريق العامل عن مدى أزمة التمويل التي كانت تواجهها وطبيعتها، وعن الجهود الإضافية التي كانت تبذلها لمعالجة هذه المسألة. وأعربت الأونروا عن امتنانها العميق لمانحيها لما قدموه من تبرعات سخية، لا سيما في ضوء الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١١، قدم مانحون أسخياء تبرعات كبيرة، مما أتاح للأونروا سد الفجوة المالية لديها. ولما كان ما يقرب من ٨٠ في المائة من نفقات الصندوق العام للوكالة يتصل بتكاليف الموظفين، التي تتجه إلى الزيادة مع ازدياد عدد اللاجئين كل عام، ونتيجة لعوامل أخرى متصلة بالتكاليف، بما فيها إدخال زيادات على المرتبات تضاهي تلك الممنوحة في القطاع العام للبلدان المضيفة التي تعمل فيها الوكالة، فقد كان من الصعب الحد من الإنفاق للوفاء بالاحتياجات القصيرة الأجل من التدفقات النقدية وتقليل عجز التمويل على المدى المتوسط. وكما حدث في عام ٢٠١١، نُبهت الوكالة إلى أن العديد من مانحي الأونروا التقليديين لن يكونوا قادرين على تقديم تبرعات بسبب القيود التي تواجهها ميزانياتهم. وهذا أمر مقلق جدا بالنسبة إلى الأونروا، التي تعتمد بالكامل تقريبا على التبرعات للوفاء بولايتها ولتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين يزدادون عددا وتهميشا، والذين يبلغ عددهم حاليا ٤,٨ ملايين شخص. وحتى تستمر الوكالة في توفير الخدمات، فما زال من الضروري جدا أن توفَّر لها إيرادات أكبر حجما ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر. غير أن العجز المالي قد أصبح عجزا هيكليا واستمر وجوده في عام ٢٠١٢ الذي أصبح بسبب ذلك عاما بالغ الصعوبة من الناحية المالية. وزيادة التمويل مطلوبة، ولا سيما خلال الربع الأول من السنة، عندما تكون تدفقات مساهمات المانحين منخفضة في العادة، في حين تكون تكاليف الوكالة مرتفعة وثابتة هيكليا. وقد جددت الوكالة نداءاتها إلى الجهات المانحة لتبذل مزيدا من الجهود لتمويل ميزانية الصندوق العام بالكامل، مُذكِّرةً بأن الأونروا هي المصدر الرئيسي للخدمات الأساسية التي تقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين. واستمرار التزام المجتمع الدولي للاجئين لا زال أساسيا في ظل عدم وجود حل عادل ودائم لمحنتهم، وفي ضوء النزاعات المستمرة في المنطقة، التي ترتبت عليها آثار اقتصادية واجتماعية مدمّرة.

٧ - وأبلغت الوكالة الفريق العامل بأن نقص التمويل ينسف فرص الوصول إلى خدماتها وينال من نوعية هذه الخدمات. كما أنه يعرض للخطر قدرة الوكالة على التنفيذ الكامل للإصلاحات الإدارية الكبرى التي بدأت في عام ٢٠٠٦ والتي يستمر القيام بها في إطار مبادرة ''مواصلة التغيير''، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. واستنادا إلى تدابير الإصلاح الإداري والتخطيط الاستراتيجي الأساسية هذه، ركزت الوكالة جهود الإصلاح التي ستقوم بها في السنوات المقبلة، على تحسين تقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية وتعزيز قدرتها في مجالي تعبئة الموارد والاتصال الاستراتيجي. وقد حققت الأونروا نتائج إيجابية من جهود الإصلاح التي بذلتها في مجال الصحة، وذلك من خلال نهج ''فريق الصحة الأسرية'' الذي يحسن نوعية الخدمات الطبية ويقلل في الوقت نفسه من تكلفة الرعاية الأولية المقدمة لكل مريض. وستطلع الوكالة الفريق العامل أولا بأول على ما سيطرأ من تحسينات إضافية في الكفاءة والنوعية نتيجة لما تدخله من إصلاحات في مجال الصحة وعلى التقدم المحرز في الإصلاحات الجارية في الخدمات التعليمية والغوثية والاجتماعية أثناء انتقالها من وضع الاستراتيجيات إلى التنفيذ. وفي المناخ الاقتصادي الحالي، تدرك الأونروا الحاجة إلى معالجة العجز المالي باستخدام تدابير داخلية تهدف إلى الحد من الإنفاق أو الإبطاء من وتيرته. ومع أن الوكالة تواجه تحديا يتمثل في عدم امتلاكها نظاما لإدارة البيانات في إطار مشروع لتخطيط الموارد في المؤسسة، فقد شرعت في خطة طموحة وشاقة للغاية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول نهاية عام ٢٠١١. واستطاعت تحقيق هذا الهدف قبل الموعد النهائي المعدل الذي حدده الأمين العام بسنتين، لتكون بذلك الوكالة الوحيدة في الأمم المتحدة التي أدخلت هذا التغيير المحاسبي دون أن يكون لديها نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة ودون أن يترتب على ذلك سوى الحد الأدنى من التكاليف، وذلك لأن الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد تم بكامله اعتمادا على القدرات الداخلية الموجودة.

٨ - وأبلغت الوكالة الفريق العامل بالتحديات التي واجهتها في جمع الأموال، والتي شملت الحاجة إلى ما يلي: (أ) زيادة الأموال الواردة من الجهات المانحة الحالية، بوصف ذلك أولوية، من أجل الحفاظ على الخدمات اللازمة المقدمة بتمويل من الصندوق العام للوكالة، مع توسيع قاعدة الجهات المانحة وزيادة التمويل المخصص للمشاريع ولنداءات الطوارئ، بوسائل منها إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة؛ (ب) استعادة العافية المالية للوكالة عن طريق ضمان الحصول على مستويات مناسبة من التمويل القابل للتنبؤ به والمستدام؛ (ج) إنشاء احتياطي جديد وكاف لرأس المال المتداول؛ (د) توخي مزيد من الطابع الاستراتيجي في الاتصال من خلال إبراز صورة موحدة أكثر موثوقية للوكالة،

واستخدام التكنولوجيا المبتكرة؛ (هـ) إعادة تنظيم هياكلها المتعلقة بحشد الموارد والاتصال الاستراتيجي، حتى تتمكن من استثمار الفرص على نحو أكثر انتظاما، والدعوة لصالح الوكالة بطريقة أكثر استباقية وابتكارا.

٩ - وقد أطلعت الوكالة الفريق العامل على بعض الخطوات التي اتخذتها لتحسين النهج الاستراتيجي الذي تتبعه في حشد الموارد بما يتفق مع القرار ٦٥/٢٧٢، الذي حثت فيه الجمعية العامة المفوض العام على مواصلة جهوده الرامية إلى استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية وزيادته وتعزيز الدخل الآتي من الجهات المانحة غير التقليدية. وسعيا من الوكالة إلى تعزيز شراكاتها مع طائفة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، بما يتفق مع الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة حاليا على الصعيد العالمي، فقد أنشأت وحدة معنية بالشراكات في إدارة العلاقات الخارجية والاتصال واعتمدت استراتيجية لحشد الموارد في عام ٢٠١١. وكجزء من هذه الاستراتيجية، بدأت الوكالة في تنفيذ خطط عمل للبلدان ذات الأسواق الناشئة ولفرادى المتبرعين لأعمال الخير والشركاء الآخرين من القطاع الخاص، بهدف زيادة توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأدى ذلك إلى زيادة التبرعات المقدمة من الأسواق الناشئة والقطاع الخاص. وفضلا عن ذلك، أفادت الوكالة عن توقيع ثمانية اتفاقات جديدة متعددة السنوات من أجل الصندوق العام في عام ٢٠١١ (مع أستراليا، وبلجيكا، وسويسرا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والمفوضية الأوروبية، ومقاطعة فلاندرز (بلجيكا))، فضلا عن اتفاق واحد متعدد السنوات بشأن نداء الطوارئ (مع المملكة المتحدة). وفي عام ٢٠١٢، وقعت الوكالة ثلاثة اتفاقات جديدة متعددة السنوات مع (أستراليا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة)، ستوفر مزيدا من التمويل القابل للتنبؤ به.

١٠ - ويكاد ينضب حاليا رأس المال المتداول لدى الأونروا، الذي تعيَّن استخدامه في الماضي لسد العجز بين الإيرادات والنفقات. وقد قدر معهد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام رأس المال المتداول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بمبلغ ٩,٢ ملايين دولار (أي أقل من نفقات أسبوع واحد). فإذا حدث العجز النقدي المتوقع البالغ ٥٠,٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، فسوف تواجه الأونروا عجزا في رأس المال المتداول قدره حوالي ٦٠ مليون دولار. ولهذا فإن من الأمور الملحة أن يتم تحديد احتياطي رأس المال المتداول للوكالة باعتبار ذلك من الأولويات المهمة. وفي ضوء هيكل تكاليف الوكالة وعدم إمكانية التنبؤ بالأموال المقدمة لتمويلها واعتمادها على التبرعات، سيكون من الحصيف في تقديرها، لكي تتماشى مع أفضل الممارسات الشائعة في القطاعين العام والخاص، الإبقاء على الأرصدة النقدية في مستوى يعادل ما لا يقل عن الاحتياجات المقدرة لمدة ثلاثة أشهر. فإذا كان على

الوكالة أن تنفق شهريا مبلغا قدره ٥٢ مليون دولار تقريبا (يتألف من ٤٠,١ مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين و ١١,٩ مليون دولار للتكاليف غير المتصلة بالموظفين)، مع توقع عجز في رأس المال المتداول قدره ٦٠ مليون دولار تقريبا، فينبغي ضخ مبلغ قدره ١٤٦ مليون دولار تقريبا في إطار رأس المال المتداول ليتوفر للوكالة احتياطي مضمون لتسيير شؤونها المالية.

١١ - ويرد بيان الاحتياجات الرأسمالية لبرامج الأونروا، فضلا عن النفقات المتصلة بتحسين الصحة البيئية وإصلاح مساكن الإيواء، في ميزانية مشاريع الوكالة بصفة أساسية. وتغطي هذه الاحتياجات بناء المدارس والمراكز الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي وتوسيعها، وأنشطة تحسين المخيمات عموما. وقد حُددت ميزانية المشاريع بمبلغ ٣٥٨,٩ مليون دولار لعام ٢٠١٢، يصل ما تعهد المانحون بتقديمه منها حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٩١ مليون دولار (٢٦ في المائة). وتبلغ الأموال التي وردت ٣١,٩ مليون دولار، وبذلك يتبقى عجز في التبرعات المعلنة قدره ٢٦٧,٩ مليون دولار و في الاشتراكات المحصلة قدره ٣٢٧ مليون دولار. ويساور الفريق العامل قلق عميق إزاء نقص الأموال المخصصة للمشاريع في ضوء حاجة الأونروا الماسة إلى بناء منشآت جديدة وتحسين القائم منها، وهو ما سيمكنها من تلبية احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم، ووقف تدهور المنشآت القديمة وتقديم مستوى جيد من الخدمات إلى اللاجئين.

١٢ - ونقلت الوكالة إلى الفريق العامل شعورها بالقلق لعدم توافر الموارد لتغطية المبالغ التي تُدفع للموظفين عند انتهاء الخدمة، والتي قدرت بـ ٤٠٤,٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (أي بزيادة قدرها ٧٤,٤ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، على أساس التكاليف الحالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأونروا. وإذا كان على الوكالة أن تُظهر مزيدا من المرونة في استخدام الموظفين على نحو يتسم بالكفاءة، فستلزم فورا أموال كافية لسداد مدفوعات انتهاء الخدمة. ولذا، تود الأونروا، في سياق القرار ٦٥/٢٧٢ بشأن تعزيز قدرتها الإدارية، أن توجه انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة تحديد مصادر تمويل محتملة يمكن الاستعانة بها على سبيل الاحتياط لتغطية مدفوعات انتهاء الخدمة عند الاقتضاء.

١٣ - وأشار الفريق العامل إلى الاستنتاجات التي خلص إليها في اجتماعه الاستثنائي الذي عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر A/64/115)، وألقى فيه الضوء على عدم كفاية مستوى وحجم الموارد المالية الحالية المخصصة في ميزانية الأمم المتحدة العادية لتلبية المتطلبات المعاصرة الملقاة على عاتق إدارة الأونروا. واقترح الأمين العام، في وقت لاحق، في تقريره عن

تعزيز القدرة الإدارية للأونروا (A/65/705) زيادة التمويل المقدم إلى الأونروا من الميزانية العادية على نحو تدريجي على مدى فترات السنتين الأربع المقبلة، بدءا بزيادة مقدارها ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٥/٢٧٢، آخذة في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، أن الموافقة على التمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفترات السنتين المقبلة مرهونة بما يقدم في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين قيد النظر من تبريرات، وبنظر الجمعية العامة فيها. ورحب الفريق العامل بنظر الجمعية العامة بشكل إيجابي في طلب الأمين العام وبزيادة التمويل من الميزانية العادية بمبلغ ٥ ملايين دولار.

١٤ - وكان المبلغ الكلي لضريبة القيمة المضافة التي لا تزال مستحقة للوكالة عن خدمات وسلع تم شراؤها للضفة الغربية وغزة يصل إلى نحو ٦٧ مليون دولار في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وهو أكبر مبلغ على الإطلاق تدين به السلطة الفلسطينية للوكالة. وأبلغت الوكالة الفريق العامل أيضا بأنها لا تزال قلقة إزاء رسوم الموانئ ورسوم العبور المتصلة بها والأعباء المالية الناجمة عن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية بالنسبة إلى السلع الإنسانية المتجهة إلى الوكالة والمستوردة عن طريق إسرائيل. ذلك أن الحكومة الإسرائيلية واصلت فرض رسوم عبور على الشحنات الداخلة إلى قطاع غزة، وهو أمر اضطر الوكالة إلى دفع مبلغ ٣٤٤ ٧٤٤ دولارا في عامه ٢٠١١. وترى الوكالة أن هذه الرسوم هي ضريبة مباشرة يجب أن تعفى الوكالة منها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وبسبب إغلاق معبري كارني وصوفا، في المقام الأول، واشتراط وضع جميع شحنات الحاويات على لوحات تحميل اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وصلت التكاليف الإضافية الكلية التي تحملتها الوكالة لقاء استيراد المواد المستخدمة في التشييد والمواد غير المستخدمة في التشييد من إسرائيل إلى غزة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٨,٥ ملايين دولار. وفضلا عن ذلك، ترى الوكالة أن كمية البضائع ما زالت، منذ فترات طويلة، غير متسقة مع التزامات إسرائيل بمقتضى اتفاق كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧، ومع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الفريق العامل يهيب بجميع الأطراف المعنية تيسير مهمة الوكالة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين وتقليل تكاليف تقديم هذه الخدمات إلى أدنى حد.

١٥ - ولتلبية احتياجات التشييد في قطاع غزة، ولا سيما الأضرار التي سببتها العملية العسكرية الإسرائيلية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والقتال الذي استمر في غزة حتى ١٨ أذار/مارس ٢٠٠٩، أعدت الأونروا في آذار/مارس ٢٠٠٩ خطة للتعافي وإعادة الإعمار شملت تشييد ١٠٠ مدرسة و ١٠ ٠٠٠ مسكن إيواء لضمان إمكانية

حصول جميع اللاجئين الأطفال على التعليم وتوفير مسكن إيواء جديدة للذين فقدوا منازلهم أو كانوا يعيشون في ظروف غير آمنة وغير صحية. وشملت الخطة أيضا بناء خمسة مراكز صحية (اكتمل بالفعل بناء أربعة منها) ومرافق أساسية حيوية للمياه والصرف الصحي. وتقدر حاليا التكلفة الكلية للخطة بـ ٦٧٧ مليون دولار وتشمل مشاريع مجمدة منذ عام ٢٠٠٧. وهي مشاريع ضرورية لإعادة تأهيل وتوسيع ما لدى الوكالة من مرافق أساسية للتعليم والصحة والمحارير، وكذلك لإعادة إيواء اللاجئين الذين فقدوا منازلهم ويعيشون في ظروف غير مقبولة. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت قد جرت الموافقة على ٨٦ مشروعا من مشاريع التشييد الخاصة بالوكالة (٤٩,٦٤ في المائة من خطة التعافي وإعادة الإعمار) بقيمة قدرها ٣٣٦ مليون دولار. وكان عدد ما تمت الموافقة عليه من المشاريع المدرسية البالغة ٧٤ مشروعا يبلغ ٥٢ مشروعا. وكان هناك ٢٨ مشروعا آخر من مشاريع الأونروا بقيمة قدرها ٧٩ مليون دولار قيد الاستعراض من قبل منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي الفلسطينية، من بينها آخر مشروع إسكاني للإمارات العربية المتحدة، الذي جمد في عام ٢٠٠٧، ومشاريع لإعادة تأهيل المرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي، و ٢٢ مشروعا مدرسيا. ومن المشاريع الـ ٨٦ التي جرت الموافقة عليها، تم الانتهاء من ٣٢ مشروعا، والباقي البالغ ٥٤ مشروعا إما أنه قيد التنفيذ (٣٣) أو من المقرر بدؤه (٢١) في عام ٢٠١٢.

١٦ - وبخصوص المشاريع التي توقفت في عام ٢٠٠٧، تقدر الأونروا أن تكلفة التنفيذ ستكون أعلى من الميزانية الأصلية بنسبة ٣٠ في المائة. واستمرار الحاجة إلى تأمين الموافقة على المواد الضرورية لإعادة الإعمار على أساس كل مشروع على حدة، إلى جانب الوقت الذي يستغرقه تنسيق الواردات مع السلطات الإسرائيلية، يكلفان الوكالة ما يقدر بـ ٢,٢ مليون دولار سنويا. كما أن المسافات، والقيود المتعلقة بالطاقة الاستيعابية في معبر كرم أبو سالم/كرم شالوم أدت إلى تكاليف إضافية تتعلق بالنقل والتخزين وغرامات التأخير ووضع البضائع على لوحات تحميل. ويعيد الفريق العامل تأكيد قلقه بشأن انعدام التقدم المحرز في رفع ما تبقى من قيود على المواد وفي إزالة العراقيل أمام دخولها، الناجمين عن القيود المتعلقة بالطاقة الاستيعابية في المعبر، ويحث حكومة إسرائيل على تعجيل وتيرة جهودها لتخفيف القيود وزيادة كميات السلع التي تدخل إلى غزة. ويشدد الفريق العامل مرة أخرى على أن الحاجة تدعو إلى إحراز مزيد من التقدم في معالجة الوضع العام في غزة، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وإذ يشدِّد الفريق العامل على ضرورة ضمان التدفق المتواصل والمنتظم للسلع والأشخاص عبر معابر غزة، وتوفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة، يؤكد أن القيود

المفروضة على الواردات تجعل السكان أكثر اعتمادا على خدمات الأونروا. وينوه الفريق العامل بالدور الحيوي الذي تؤديه الأونروا في توفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية داخل غزة.

١٧ - ورغم بعض التطورات الاجتماعية الاقتصادية الإيجابية في الضفة الغربية، ما زال السكان الفلسطينيون يعانون من آثار النزاع الذي طال أمده. وما زال اللاجئون، وبخاصة من يعيشون منهم في مخيمات، يعانون من أوسع أشكال انعدام الأمن الغذائي[(١)] والبطالة[(٢)] انتشارا ويواجهون تحديات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص كسب الرزق. كما أن عدد الأسر المهجَّرة قسرا التي تعاني من عمليات هدم المنازل أو عنف المستوطنين زاد كثيرا خلال السنوات الأخيرة[(٣)]، وخاصة في المنطقة جيم. ولا تزال القيود المفروضة على التنقل والوصول تؤثر ليس على حياة اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل أيضا على قدرة الوكالة على تنفيذ برنامجها بصورة فعالة. وتزداد التكاليف بسبب منع الموظفين أحيانا من الوصول إلى أماكن عملهم، وتواجه الأونروا تأخيرات في منحها إمكانية الوصول إلى المناطق التي يوجد بها المستفيدون من خدماتها.

١٨ - وأشار الفريق العامل إلى أن الوكالة قامت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بتوجيه نداء طوارئ لجمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، يُستخدم منه ٧٥ في المائة لتغطية أنشطة في قطاع غزة وما يقل قليلا عن ٢٥ في المائة لتغطية أنشطة في الضفة الغربية. وبسبب عجز التمويل في إطار نداء الطوارئ في عام ٢٠١١ (الذي لم يموَّل منه إلا ٤٩ في المائة) وفي ضوء العجز المتوقع في نداء الطوارئ لعام ٢٠١٢، اضطُرت الأونروا إلى جعل الأنشطة الأشد إلحاحا على رأس الأولويات وإدراجها ضمن ما سيجري تنفيذه أولا وإلى تحسين الكفاءة في

---

(١) في عام ٢٠١١، نقلت التقارير أن معدلات انعدام الأمن الغذائي في مخيمات اللاجئين تبلغ ٢٩ في المائة. Food and Agriculture Organization of the United Nations, UNRWA, World Food Programme and Palestinian Central Bureau of Statistics, “Socioeconomic and food security survey: West Bank and Gaza Strip, occupied Palestinian territory 2011” (2012).

(٢) في النصف الثاني من عام ٢٠١١، كان معدل بطالة اللاجئين أعلى من معدل بطالة غير اللاجئين بمقدار ٥ نقاط مئوية. Salem Ajluni, “Labour market: West Bank, second half of 2011”, Briefing paper (UNRWA, 2012).

(٣) في عام ٢٠١١، هُجِّر ١ ٠٩٤ فلسطينيا من منازلهم نتيجة لعمليات هدم المنازل وإخلاء سكانها منها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقارنة بـ ٦٠٦ فلسطينيين في عام ٢٠١٠. وزادت حوادث المستوطنين التي أوقعت إصابات بين الفلسطينيين أو تلفيات في الممتلكات بنسبة ٣٢ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٠. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “The Monthly Humanitarian Monitor, December 2011”.

تنفيذ أنشطتها المخصصة لحالات الطوارئ. وتعين على الوكالة في هذا السياق أن تلغي مخيماتها الصيفية في غزة لعام ٢٠١٢ بسبب نقص التمويل. وبحلول ٩أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تلقت الأونروا تعهدات بالتبرع لم يتجاوز مجموعها ١٢٧,٩ مليون دولار (تمثل ٤٢ في المائة من المبلغ المستهدف جمعه من نداء الطوارئ)، وتقل عن المبلغ المطلوب لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين المسجلين وعددهم ٢ مليون لاجئ (أي نصف مجموع سكان غزة والضفة الغربية تقريبا)، الذين استمر تدهور أحوالهم المعيشية. فإذا أخذ في الاعتبار تدهور الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في غزة والضفة الغربية، فإن استجابة الجهات المانحة حتى الآن مخيبة للآمال. فنقص التمويل يعرِّض للخطر برامج المعونة الغذائية والمساعدة النفسية الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل والمساعدة النقدية، وهي برامج تدعو الحاجة إليها جميعا لتخفيف أسوأ آثار الأزمة التي طال أمدها على الأسر الفقيرة. وتعالج برامج الطوارئ أيضا حقوق الإنسان من خلال رصد الأوضاع والإبلاغ عنها بصورة ممنهجة، وهو أمر استمراره مهم.

١٩ - وأطلعت الوكالة أيضا الفريق العامل على آخر مستجدات الحالة والتحديات المالية التي كانت تواجهها في لبنان. فقد أسفر النزاع الشرس بين الجيش اللبناني وجماعة مسلحة إرهابية تعرف باسم فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان، وحول ذلك المخيم، خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عن تدمير المخيم بالكامل، مما ترك ٠٠٠ ٢٦ شخص مشردين وبلا مأوى. ولحقت أضرار جسيمة بمناطق مجاورة أيضا. وكانت مهمة إعادة بناء مخيم نهر البارد ورعاية الـ ٠٠٠ ٢٦ لاجئ مشرد إحدى أكبر المهام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق. وما زالت أغلبية هؤلاء المشردين تعيش في أماكن إقامة مؤقتة. ويستأجر معظم هؤلاء أماكن سكنهم بأنفسهم، بدعم من إعانات الإيجار التي تقدمها الأونروا، بينما يسكن آخرون في مآوٍ مبنية مؤقتة أو في مراكز جماعية استأجرتها الوكالة. وقد استجاب المانحون بسخاء نسبي للنداءات الستة التي أطلقتها الأونروا حتى الآن لدعم أولئك النازحين. وسيتعين على الوكالة أن تواصل تقديم الدعم الغوثي للأسر النازحة من مخيم نهر البارد حتى الانتهاء من إعادة بنائه بكامله. أما الفترة الزمنية المطلوبة لإجراء تخفيض تدريجي لهذا الدعم الغوثي ثم وقفه في نهاية المطاف، فمرهونة كليا بمدى تقدم عملية إعادة البناء التي تتوقف هي أيضا، إلى حد بعيد، على تقديم الجهات المانحة مزيدا من التمويل.

٢٠ - وفي مؤتمر الجهات المانحة من أجل مخيم نهر البارد، الذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في فيينا، وجرى تنظيمه بالاشتراك مع حكومة لبنان والبنك الدولي، أُطلِق نداء مشترك للتبرع بمبلغ قدره ٤٤٥ مليون دولار. ويبلغ العنصر الذي يخص الأونروا من النداء

والمتصل بإعادة البناء، والذي ينقسم إلى ثماني مراحل أو ''حزم''، ما مقداره ٣٤٨ مليون دولار، منه مبلغ ١٦ مليون دولار لعمليات التمهيد لإعادة البناء (إزالة الركام والألغام). وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت التعهدات المؤكدة بالتبرع تبلغ ما مجموعه ١٧٢ مليون دولار، بما فيها الأموال التي وردت عبر الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي. وعلى الرغم من أن المبلغ الذي جرى التبرع به حتى الآن يكفي لتغطية تكاليف بناء الوحدات السكنية التجارية والهياكل الأساسية المتصلة بها، الوارد ذكرها في الحزم من ١ إلى ٣ والقسم الأعظم من الحزمة ٤، إلى جانب خمس مدارس من أصل المدارس الست، ومركز صحي في مجمع الأونروا، فإن المبلغ الباقي وقدره ١٧٦ مليون دولار لا يزال يلزم جمعه لإنجاز الحزم الثماني جميعها (يمثل ٥١ في المائة من مجموع المبلغ المطلوب). وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت ٤٣١ أسرة قد تسلمت مفاتيح منازلها التي أعيد إنشاؤها في إطار الحزمتين ١ و ٢، وكان ٨٦ من ملاك المتاجر قد تمكنوا من العودة. ويتوقع أن تكون ٥٩٢ أسرة قد عادت إلى منازلها في إطار الحزمة ٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٢١ - ويحث الفريق العامل الأونروا على مواصلة مشروعها الشامل لتحسين المخيمات، الرامي إلى تحسين الأوضاع المعيشية في ١١ مخيما آخر للاجئين في لبنان، وهو مشروع يحظى بتأييد تام من الحكومة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كشفت دراسة استقصائية اجتماعية اقتصادية عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أجرتها الأونروا بالاشتراك مع الجامعة الأمريكية في بيروت، عن أن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء، وأن ٧ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع. واستنادا إلى هذه النتائج، أعدت الوكالة مجموعة تدابير شاملة لمعالجة المسائل المتصلة بالمأوى والصحة والأمن الغذائي والبطالة، على النحو المبين في ندائها المعنون ''استعادة الكرامة''. وسعت الوكالة، من خلال هذا النداء، إلى تعبئة الموارد لتلبية احتياجاتها العاجلة في لبنان لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وبخاصة من أجل توفير الدعم لمخيم نهر البارد في مجالات الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار. وقد سلط النداء أيضا الضوء على الاستثمار المطلوب في الـ ١١ مخيما وتجمعا آخر في لبنان بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين وتخفيف حدة الفقر بينهم. وتسعى الوكالة إلى الحصول على مساعدة بمبلغ ٣٠,٢ مليون دولار لمخيم نهر البارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و ١١٦,٣ مليون دولار لسائر أنحاء البلد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ومع أن الفريق العامل يرحب بالتعديلات المدخلة على قانوني العمل والضمان الاجتماعي التي وافق عليها البرلمان اللبناني بالفعل في عام ٢٠١٠، فإنه يحث السلطات اللبنانية على تنفيذ هذه التعديلات تنفيذا كاملا. ذلك أن التنفيذ الكامل لها سييسر وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل اللبنانية، لحين إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٢٢ - وظلت الحالة في الجمهورية العربية السورية، منذ آذار/مارس ٢٠١١، تمثل تحديات جديدة أمام الأونروا. وفي إطار تصدي الوكالة لهذه الأزمة، أخذت تقدم دعما إضافيا للمستفيدين من خدماتها، من خلال تقديم المساعدة النقدية والمعونة الغذائية في المقام الأول، لما يقرب من ٥٠٠ ١٠٣ لاجئ من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الجمهورية العربية السورية وعددهم ٩٤٦ ٤٨٦ لاجئا. والاحتياجات مرشحة للازدياد. ويحيط الفريق العامل علما بالعبء المالي الإضافي الملقى على عاتق الوكالة ويدعو إلى تقديم تمويل جديد لهذه الأنشطة التي يأتي تمويلها حتى الآن من الولايات المتحدة الأمريكية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق مواجهة الطوارئ وجهات مانحة خاصة. كما أنه يحث الحكومات الأخرى على أن تزيد من مساعدة الوكالة في تلبية احتياجاتها المتزايدة في الجمهورية العربية السورية بالصورة التي حددتها الوكالة وعلى النحو الوارد في خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. ويبلغ مجموع الاحتياجات المالية الإضافية للوكالة نتيجة للأزمة نحو ٥٤ مليون دولار لعام ٢٠١٢ بالنسبة إلى الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣.

رابعا - ملاحظات ختامية

٢٣ - يكرر الفريق العامل تأكيد اعتقاده أن الأونروا تضطلع بدور حيوي في تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين وفي صون الاستقرار والأمن في المنطقة. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، لا بد من توفير الموارد المالية الكافية لبرامج الوكالة، وفقا لاحتياجات اللاجئين المتغيرة وبما يتمشى مع مستوى الخدمات التي تقدمها سلطات البلدان المضيفة إلى مواطنيها. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق العامل بالمساعي التي تبذلها الأونروا للبناء فوق الإصلاحات التي وردت تفاصيلها في خطتها بشأن ''مواصلة التغيير''، والتركيز على إدخال تغييرات على المستويين البرنامجي والإداري، واتباع استراتيجية أكثر حيوية لتعبئة الموارد.

٢٤ - ويشير الفريق العامل ببالغ القلق إلى العجز الهائل المتوقع أن يشهده الصندوق العام للوكالة ليس فقط في عام ٢٠١٢، بل أيضا في عام ٢٠١٣، ويكرر تأكيد أن المجتمع الدولي هو المسؤول أكثر من أي طرف آخر عن ضمان مواصلة تقديم الوكالة خدمات ذات مستوى مقبول، كمّا ونوعا، وأنه مسؤول أيضا عن ضمان أن يكون التمويل مواكبا للاحتياجات المتغيرة للاجئين ونمو عددهم.

٢٥ - وفضلا عن ذلك، يشير الفريق العامل ببالغ القلق إلى الطبيعة الهيكلية للأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة، إذ إن صندوقها العام يظل عاما بعد عام غير ممول بالقدر الكافي،

وهو ما يضطر الوكالة إلى سد عجزها السنوي باللجوء جزئياً إلى رأسمالها المتداول الذي أوشكت موارده الآن على النفاد. ويرحب الفريق بالموافقة على زيادة التمويل المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة بمبلغ ٥ ملايين دولار، وفقا لما أوصى به الأمين العام في تقريره عن تعزيز القدرة الإدارية للوكالة (A/65/705) وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٧٢. ويكرر الفريق العامل الإعراب عن قلقه البالغ من أنه إذا لم توفر موارد كافية للوكالة، فإن الخطر لن يُحدق فقط بالإنجازات التي تحققت من الإصلاحات الشاملة لعمل الوكالة، بل بقدرة الأونروا على التنفيذ الكامل لولايتها أيضا.

٢٦ - **ويدرك الفريق العامل الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين كفاءتها ويحثها على مواصلة عملية الإصلاح الإداري فيها لتعزيز قدرتها على استخدام الموارد بكفاءة وإحداث تغيير يؤدي إلى تقديم الخدمات إلى المستفيدين منها بفعالية أكبر. ووفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية في أحدث اجتماع لها في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يحث الفريق العامل الأونروا على ترتيب أولويات أنشطة الإصلاح وتقدير تكلفتها بوضوح وشفافية والنظر في مدى القدرة على تحمل التكاليف وفي ما يحتمل تحقيقه من زيادة في الكفاءة قبل تنفيذ أي مشاريع أو قرارات، ووضع أهداف محددة على صعيد الكفاءة لكل برنامج من برامجها القطاعية الخاصة بالإصلاح. كما يحث الفريق الأونروا على مواصلة تنفيذ خطتها الخاصة بتعبئة الموارد لزيادة ضمان استمرارية تمويلها. ويشكل التزام الوكالة بتنفيذ خطتها لتعبئة الموارد وزيادة الكفاءة عنصرا رئيسيا في التصدي لمسائلها المالية، إلى جانب التزام المانحين بتحمل نصيبهم من العبء.**

٢٧ - وفي ضوء الظروف الإنسانية القاسية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، ينوه الفريق العامل بالدور الإنساني الأساسي الذي تؤديه العمليات التي تضطلع بها الأونروا في حالات الطوارئ في تخفيف معاناة اللاجئين وتقليل وطأة أي تدهور إضافي في أوضاعهم المعيشية، ولا سيما في أوقات ازدياد عدم الاستقرار والأزمات. **ويحث جميع الجهات المانحة التي يحتمل أن تقدم تبرعات، سواء الجهات التي تتبرع عادة أو غيرها، على تكثيف جهودها لتوفير كل المبالغ المشمولة بنداء الطوارئ المقدم من الوكالة لعام ٢٠١٢.**

٢٨ - ويعرب الفريق العامل، من جديد، عن قلقه إزاء القيود الصارمة التي ما زالت تفرض على دخول موظفي الأونروا والسلع التي تقدمها لأغراض إنسانية، إلى الأرض الفلسطينية المحتلة والخروج منها، وبين غزة والضفة الغربية وداخل الضفة الغربية. ويدعو حكومة إسرائيل إلى أن تسمح للوكالة بالدخول بحرية ودون عائق، ويؤكد الحاجة إلى زيادة تبسيط إجراءات الموافقة التي تنقل الوكالة بموجبها المواد الإنسانية إلى غزة. ويؤيد الفريق العامل

زيادة فتح المعابر إلى قطاع غزة للسماح بدخول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إليه والخروج منه دون أي عراقيل، بما يتفق وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٢٩ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام للوكالة وعلى جميع موظفيها للجهود التي بذلوها دونما كلل في العام الماضي ليتسنى للوكالة مواصلة تقديم الخدمات المنتظمة والعاجلة في ظروف عمل بالغة الصعوبة. ويثني على وجه الخصوص على المفوض العام للجهود التي بذلتها الوكالة لجمع التبرعات والتزامه بإشراك كبار المانحين والسلطات المضيفة وإبقائهم على علم، مما فتح سبلا جديدة للدعم والتمويل. ويعرب الفريق العامل عن سروره لازدياد التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام من عدد متزايد من الجهات المانحة غير التقليدية، ولا سيما البرازيل وتركيا والكويت والمملكة العربية السعودية، ويشجع الوكالة على مواصلة بذل جهودها لتوسيع قاعدة مانحيها.

٣٠ - ويدعو الفريق العامل إلى الإسراع في دفع ما تبقى من المبالغ التي تم التعهد بالتبرع بها إلى الأونروا. ويشير أيضا إلى أن من المهم للوكالة، لكي يتسنى لها التخطيط لأنشطتها، أن تتلقى على وجه السرعة التبرعات التي تم التعهد بتقديمها، مقترنة إن أمكن بالتزامات بتقديم تبرعات لسنوات متعددة.

٣١ - ويواصل الفريق العامل ترحيبه بالإصلاحات المالية للوكالة وزيادة الشفافية بها، مما جعلها في طليعة وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بإحداث تغيير، لكونها إحدى الوكالات القلائل التي حققت إقفالا محكما للحسابات الشهرية، وهي خطوة إلى الأمام أقر بها مجلس مراجعي الحسابات. ويشيد الفريق العامل أيضا بالوكالة لبدء عملها بالقواعد المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويحيط علما بأن تقارير الوكالة أصبحت ممتثلة لتلك المعايير اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٢ - ويلاحظ الفريق العامل مع القلق نقص التمويل المتاح لمشاريع الوكالة، التي تشكل البوابة الثالثة التي تتلقى الوكالة من خلالها التمويل (إلى جانب الصندوق العام ونداءات الطوارئ). ويحث جميع الحكومات على زيادة تمويلها لجميع البوابات. ويعرب الفريق العامل عن انزعاجه، على وجه الخصوص، من عدم كفاية تمويل إعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، وهو أكبر مشروع تضطلع به الوكالة على الإطلاق. ويدعو الفريق العامل الجهات المانحة كافة، ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى تقديم دعمها التام لعمليات إعادة البناء والإغاثة إلى أن يعاد بناء المخيم بكامله، ذلك أن عدم القيام بذلك قد يخلف عواقب وخيمة على أمن اللاجئين وعلى استقرار لبنان والمنطقة.

٣٣ - ويؤكد الفريق العامل أن المشاكل الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون اليوم يجب معالجتها بوصفها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وفقا للشرعية الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا بد من اعتبار الخدمات التي تقدمها الوكالة الحد الأدنى اللازم لتمكين اللاجئين من أن يحيوا حياة معافاة ومنتجة. وأي تقليص للخدمات لن يحرم اللاجئين الفلسطينيين ظُلماً من الحد الأدنى من الدعم الذي يشكل حقا لهم فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويعرب الفريق العامل عن الأمل في ترجمة التأييد الدولي للوكالة، الذي تجسده الجمعية العامة سنويا في قراراتها التي تقر فيها بأهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، إلى دعم مالي أكبر يتيح للوكالة متابعة عملها استنادا إلى أساس مالي متين.

٣٤ - ويحث الفريق العامل جميع الحكومات بقوة على أن تراعي الاعتبارات السابقة الذكر عند تحديدها مقدار تبرعاتها إلى الوكالة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ومرة أخرى، فإن الفريق العامل:

(أ) يحث الحكومات التي لم تقدم تبرعات إلى الوكالة حتى الآن على أن تفعل ذلك على نحو منتظم؛

(ب) يحث الحكومات التي لم تقدم إلا تبرعات صغيرة نسبيا أو تبرعات لا تأخذ في الحسبان تزايد الاحتياجات، على أن ترفع مستوى دعمها؛

(ج) يحث الحكومات التي قدمت سابقا تبرعات سخية إلى الوكالة على مواصلة القيام بذلك في حينه والسعي إلى زيادتها؛

(د) يحث الحكومات التي دأبت على إبداء اهتمام خاص بسلامة أحوال اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، على تقديم التبرعات للوكالة أو زيادة تبرعاتها الحالية؛

(هـ) يحث الحكومات على تمويل كامل ميزانية الوكالة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بحيث تبقى القيمة الحقيقية للتبرعات المقدمة إلى الوكالة ثابتة، والعمل على ألا يؤدي الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى برامج الطوارئ أو البرامج الخاصة، في أي حال من الأحوال، إلى خفض التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام؛

(و) يحث الحكومات المانحة على أن تقدم، حيثما أمكن، تمويلا متعدد السنوات ذا حجم أكبر، ليتسنى للوكالة تخطيط أنشطتها على نحو أفضل؛

(ز) يشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في تقرير الأمين العام (A/65/705) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا؛

(ح) يؤكد ضرورة تحديد مصادر تمويل محتملة للوفاء بالتزامات مدفوعات نهاية الخدمة المستحقة على الوكالة.